دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	إشكالية العلاقة بين السلطة والإعلام
المصدر:	المجلة العلمية لكلية الآداب
الناشر:	جامعة أسيوط - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	حسين، أحمد مصطفى علي
المجلد/العدد:	ع69
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	يناير
الصفحات:	231 - 250
رقم MD:	1068284
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الأتصال السياسى، الإعلام السياسى، السلطة والإعلام، عالم الصحافة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1068284

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تمهيد :

يمكن اعتبار أن نهضة الدول وتقدمها يرتبط بعاملين رئيسيين، أحدهما مدى اقتناع الشعوب بنظم الحكم، وهذا يستتبع تأثرهم بجهود الحكومة الاتصالية وإدراكهم أن أداءها يتم بشكل فاعل ومغاير، وثانيهما علاقة الحكومة وأنشطتها بتحديات العصر، ومن ثم مسايرتها لفلسفة الديمقراطية الجوهرية في أبعادها الوظيفية، ليظل بإنجازها استيفاء الرهان الحقيقي لإحداث النقلة المرجوة والعبور للمستقبل، ونتيجة لما سبق يتحقق مناخ الثقة لدى المواطنين، بجانب مساندتهم لحكوماتهم في الداخل والخارج، وبالتالي قوة الدولة ومكافحتها لأوجه الضعف أو الفساد، بل وتعزيز انتقالها لمعني حكومات الرفاهية.

لهذا يبدو لنا واضحًا مدى إشكالية الاتصال السياسي وأهميته لدي أنظمة الحكم، بيد أن العلاقة بين السلطة والإعلام من أكثر الأمور إثارة للجدل، بل وأقدمها أيضًا؛ إذ ظلت إشكالياتها منذ الماضي السحيق وحتي اللحظة الراهنة، وفي ذلك طرحها لثنائيات متعددة بين الاحتواء أو الصدام، الهيمنة أم الحرية، بل ونجد في كل منها ما يتضمن عدة مستويات، إذ لو تناولنا الحرية فسنجد إشكالية تحديد درجتها ومصداقيتها ومستوياتها، وهي أمور يحققها أدوات وقوانين بجانب ما تكرسه ممارسات المسئولين وثقافتهم الاستيعابية للديمقراطية الجوهرية في قبول النقد والاختلاف، أو ما يرتبط بإدراك الآثار الإيجابية لعلاقة السلطة بالإعلام من منطلق تعزيز الحرية؛ ومن ثم مواجهة الخلل وتحقيق النمو وإنجاح الدولة، وفي هذا ضرورة أن يمارس الإعلام دوره تجاه السلطة وتمارس السلطة مسئوليتها تجاه الاعلام وليس سلطانها عليه.

هذه الأمور تثير تساؤلاً رئيسيًا حول مدي إمكانية استقراء المتغيرات المؤثرة علي العلاقة بين السلطة والإعلام ؟، هذا بجانب أسئلة فرعية حول، منشأ علم الاتصال وفرع الإعلام السياسي وإلي أي مدى علاقته بهذه الجوانب ؟، وكذا ما هو التطور التاريخي لتوريث نظرية السلطوية ؟، وصولاً إلي البحث عن ما هي المتغيرات المؤثرة علي العلاقة بين السلطة والإعلام ؟، ثم إلي أي مدى آثار ونتائج الهيمنة ؟، وذلك بهدف توضيح مآلات الواقع ونقده وبلورة حدته، والحث علي التصدي إليه، وهو ما سنسعي إليه عبر قراءة تحليلية وتأريخية لهذه الإشكالية وتداعياتها الراهنة.

يمكن بداية أن نشير لبديهيات العلاقة بقول محمد حسنين هيكل من أن متابعة ومراجعة ما يجري في عالم الصحافة هو متابعة ومراجعة لما يجري في عوالم السياسة، فعلاقة الصحفي بالسلطة حيوية لأنها صانعة الأخبار التي يريدها بينما السلطة تريد كتمانها أو تكييف نشرها، إذ السلطة تفضل الإعلام كأداة وليس كوسيلة وصول للجماهير، أي جعل الصحفي كسلك وبوق، وهنا أوجه للعلاقة المركبة، فالصحفي يريد الأخبار ويريد استقلاله، والسلطة تريد الوصول الي الناس ولا يهمها استقلاله، ومن هنا يقترب الصحفي من السلطة وتقترب السلطة من الصحفي، ولعله إيمانا بقول آرثر سالز بورجر مؤسس نيويورك تايمز : إن رأى أي إنسان في أي قضية لا يمكن

أن يكون أفضل من نوع المعلومات التي تقدم إليه في شأنها.[١] أو علي حد تعبير "ريتشارد فاجن" فإن : كل سلوك سياسي يتضمن نشاطًا اتصاليًا من نوع ما".

أولاً : دراسات الاتصال السياسي

لهذا ظهر علم الاتصال السياسي كمتغير في البحوث السلوكية منذ عقد الخمسينيات، والذي بدأت أولي محاولات التنظير له في العام ١٩٥٦ كأحد عناصر البحث في العلاقة بين القيادة السياسية والجماعات النشطة في المجتمع، ودراسة محاولات القيادة للتأثير علي سلوك الناخبين، وإن كان أول من أعطى دفعة قوية لهذا العلم هو جون ميلتون John Milton صاحب النظرية الليبرالية في القرن السادس عشر بتأكيده علي حرية التعبير والتواصل والمشاركة السياسية، وهي أفكار عمل عليها "كانط" و"هيجل" و"ماركس" وغيرهم لوضع أسس الديمقراطية الحديثة التي أثبتت التقاء السياسة بوسائل الاتصال، وجعل كل ما هو سياسي يتحول إلي اتصال سياسي، إذ يضم الاتصال السياسي أقصى ما يمكن أن يصل إليه الخطاب السياسي والاعلام السياسي في مجال التأثير بهدف توجيه الأفراد والتحكم في سلوكياتهم وآرائهم تجاه العملية السياسية، وأهم قنواته هي وسائل الإعلام لكونها همزة الوصل بين النخبة الحاكمة والأفراد، وبهذا فالإعلام السياسي أحد فروع أنماط الاتصال السياسي، ويؤدي لوظيفة سياسية للقائمين عليه علي المستوي الوطني أو الدولي، بهدف إحداث تأثيرات واقعية أو محتملة علي سلوكيات الآخرين، فهو يؤثر ويتأثر بالسياسة ضمن إطار البيئة والظروف، فمضمون الإعلام له أثر في توزيع واستخدام السلطة بالمجتمع.[٢]

١) الإعلام السياسي .. أهميته وأهدافه وأبعاده

حيث يقوم الإعلام السياسي بدور أساسي في تدعيم المفاهيم السياسية بشكل عام والربط بين الجماهير وتطبيق السياسة، وهو ما أكده كارل دويتش من أن عملية الاتصال تعد الجانب المحوري في أي نظام سياسي، ويشير إلي أن المعلومات تساعد الأفراد علي اتخاذ قرار يترجم إلي أفعال تنفيذية فيما بعد.[٣]

وفيما سبق يشير الباحثون إلي أن الإعلام السياسي له عدة أهداف (التأثير علي الاتجاهات، التثقيف السياسي، التسويق السياسي، الرقابة علي الحكومات، الولاء الوطني، التأييد، مواجهة الدعاية الخارجية، توافق الأراء)، وهنا نشير لتباين الاتجاهات وجوهرية الأهداف وهو ما يفسره نوع الإعلام السياسي المستخدم، بين الإعلام السياسي التضليلي Misleading Political Media أو الإعلام السياسي الموضوعي Objective Political Media، وفي ذلك له العديد من الوظائف ومنها التنشئة السياسية عبر نقل الثقافة السياسية من جيل إلي آخر، وتطوير قدرات الفرد وبناء الشخصية، فضلاً عن وظيفة التثقيف السياسي وبناء الوعي تجاه تراكم التصورات الذهنية وتثبيت وتطوير ما يلزم من أجل الوعي الاجتماعي والحركة السياسية، هذا بجانب وظيفة التعبئة السياسية للأفراد نفسيًا ومعنويًا لاستقبال أحداث سياسية متوقعة وقد لا يستحسنها المواطن، وأيضًا وظيفة التطوير السياسي للأفراد لتحديد نمط السلوك والمشاركة،

وكذا وظيفة المساندة السياسية لتحقيق الاستقرار أو الشرعية، وكذلك التنمية السياسية والتوعية الوطنية تجاه الانتماء والولاء.(٤)

ولهذا نجد تنامي دراسات الاتصال السياسي والتي تبحث في ظاهرة سياسية ترتبط بأداء وسائل الاعلام، وذلك اعتمادا علي العلاقة الوثيقة بين السياسة والإعلام، وبهدف التعرف علي الدور الذي يقوم به الإعلام في القضايا السياسية المحلية.(٥)

لكن العلاقة بين النظام السياسي والنظام الاتصالي غير مباشرة ومستترة، وتتطلب دراستها الاستقراء لما هو واضح ومباشر من ناحية، والاستنباط لما هو مستتر وغير مباشر من ناحية أخرى، وهذا لتشعب الأثر جراء مسئولية البنية السياسية والاعلامية في مشاركة الأفراد السياسية، وتعزيز الثقافة السياسية، ووضع الإطار الدلالي والمعرفي والنفسي للصور الذهنية لدي الفرد عن عالم السياسة وآلياته ومؤسساته وأنماط التفاعل معها، وإن كانت علاقة النظام السياسي ومتخذي القرارات السياسية في الأنظمة الليبرالية فقط(*) لا تتم إلا عبر الانعكاسات المتبادلة بينهما، إذ النظام الإعلامي لا يؤثر فقط في اتخاذ القرار السياسي بإمداده بمعلومات مباشرة يمكن اتخاذها أساسًا للبناء عليه، أو قاعدة معرفية للانطلاق منها، وإنما يؤثر من خلال بثه ونقله للصور أو التصورات التي من شأنها التأثير في العقل الجمعي، وفي مدركات الرأي العام، وهو ما ينتقل صداه من خلال وسائل الإعلام نفسها إلي صانعي السياسات ومتخذي القرارات.(٦)

فالمتلقي يتعرض لرسائل إعلامية تمده بالمعلومات والمعارف السياسية وصولاً لتشكيل آراءه ومعتقداته واتجاهاته ثم سلوكه، بجانب دور قنوات الاتصال وفق كارل دويتش K.Deutsche في نقل المعلومات للسلطة للتوصل لقرار ثم أفعال تنفيذية، وهنا التغذية العكسية لتدفق المعلومات من البيئة إلي النظام والعكس، أي تأثيرها علي الأفراد والإدراك السياسي معاً، إذ إنّ تدفق المعلومات من النخبة السياسية للجماهير وكذا نقل مشاكل وطموحات الجماهير للنخبة، لذا يري لوشيان باي Lucian – Pye أن جوهرية العلاقة بين الاتصال والسياسة مبنية علي المشاركة عبر إيجاد قنوات تنقل مصالح المواطنين ومطالبهم لصانعي القرار، وإيجاد وسائل لازمة لنقل التعبيرات الرمزية عن القيم والمعايير الإجرائية لعلم السياسة، لهذا يقول الموند Almond أن كل شيء في السياسة اتصال عن ماهية أدوار ووظائف وسائل الاتصال في خدمة النظام السياسي لما يشبه الدورة الدموية بالنظام السياسي، بل ومن الصعب للنظم السياسية أن تتعايش دون الاعتماد علي وسائل الاتصال، حتي صار من الصعب للفرد أن يختار حكومته دون وسائل الإعلام، وفي هذا ما تؤكده الأبحاث من تلك العلاقة الوطيدة بين وسائل الاتصال والسياسات المحلية تأثرًا وتأثيراً.(٧)

وفي توضيح أبعادها، ما يراه المهتمون بالاتصال السياسي من أنه إحدي ثلاث عمليات سياسية متداخلة (القيادة السياسية، التنظيمات السياسية، الاتصال السياسي) ويقصد به الوسائل التي تعمل علي إحداث التأثيرات السياسية، والتفاعل ما بين المؤسسات الحكومية والسلوك السياسي لدي المواطنين، وفي ذلك وضع "جون ماري كوتري" تصوراً نظريًا يمكن اعتباره وظيفيًا

للاتصال السياسي بتعريفه بأنه تبادل المعلومات والأفكار بين الحكام والمحكومين بوسائل رسمية أو غير رسمية إما للوصول إلي السلطة أو لممارستها، وبذلك يكون مضمون الاتصال السياسي في النشاط الذي يحدث داخل العملية السياسية، سواء المتعلق بأعمال الحكومة أو ممارستها للسلطة داخل الدولة وخارجها.(٨)

٢) فن الدعاية ونشأة العلاقة بين السلطة والاعلام

ربما أن للاهتمام الاتصالي علاقة بتقدم الحضارة واستقرارها، أي جراء الوعي بنتائج نجاح العلاقة الاتصالية بين الحكومة والإعلام، قرينة هذا الشغف نحو الجمهور ليصير لازمة الحضارات العظمي وان اختلفت طريقة تعاطيها حالياً ولكن الاهمية لم تنقطع بل تطورت.

وفي هذا أن تطورت الدعاية السياسية إلي عملية إثارة المواطن بقصد الوصول إلي تسوية التتابع المنطقي، بحيث تفرض نوعاً من أنواع التلاعب الخاضع لفلسفة معينة، بهدف توليد مواقف وتصرفات لدي الأفراد والجماعات التي تتوجه إليهم، وتعديل الإدراك الخاص بهم والتحكم في سلوكياتهم، بل وتسعي إلي جعل الجمهور المستهدف يتقبلون كل الأفعال التي يقوم بها السياسي القائم بهذه الدعاية(٩).وهو ما يساير الاتصال الجماهيري بمفهومه المتسع، كيفما توضح بعض المراجع الأجنبية في تعريفها للاتصال بالجماهير بأنه "بث رسائل واقعية أو خيالية موحدة علي أعداد كبيرة من الناس، يختلفون فيما بينهم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وينتشرون في مناطق متفرقة"(١٠)

لكن يبقي أن الإعلام السليم أنجح من الدعاية السوداء في تعبئة الجماهير وتكوين اتجاهات الرأي العام، فرغم أن كلا من الدعاية والإعلام يعمل علي تكوين اتجاهات الرأي العام كلٌ بأسلوبه، غير أن الذي يتكون نتيجة للإعلام يكون أكثر ثباتاً واستقراراً لدي الرأي العام عن الذي يتكون عبر الدعاية، إذ الإعلام الساعي إلي التنوير والتثقيف والتوضيح وعرض الحقائق والمعلومات حول الموضوعات أو الوقائع يختلف عن الإعلام المعتمد علي مهارة رجاله واختيارهم للصور واستخدام حقيقة ما بهدف تأييد وجهة نظر قضية ما(١١).

٤) نظريات السلطة والاعلام

ظهرت نظرية السلطة أو التسلط أو النظرية التسلطية مع ميلاد الإعلام الحديث في النصف الثاني من القرن الخامس عشر عقب اختراع الطباعة في ألمانيا عبر مجتمع تسلطي آنذاك شأنها شأن غيرها من بلدان العالم في ذلك العصر، وارتكزت التسلطية في عصر النهضة علي مذهب الحق الإلهي الذي اعتمد عليه الملوك كما الكنيسة الرومانية وبهذا استطاعت لقرون أن تسيطر في بلاد كثيرة علي الرأي وعلي التعبير، كنتيجة لتاريخ طويل للفلسفة التسلطية من أفلاطون إلي هيجل والتي استمرت للإعلام الحديث، وبهذا مارس الحكام حينها خطتهم الإعلامية في ظل نظرية السلطة، ويفسر عبد اللطيف حمزة أن جوهر نظرية السلطة قائم علي فكرة أن الملك أو السلطان

يتسم بسمة الألوهية وأن الشعب يعد نفسه عبدا للحاكم، والحاكم يعد نفسه صاحب الحق الأول في نوع الحقائق أو المعلومات التي تصل إلي أذهان الشعب، ومما لا شك فيه أن القائلين بنظرية السلطة المطلقة للحاكم ينظرون إلي الإعلام علي أنه أمر الحاكم ولا ينبغي أن يتصرف فيها فرد آخر غيره، والقائلون بهذه النظرية يرون أن الفرد بلا حكومة وبلا مجتمع لا حول له ولا قوة[١١].

فنظرية السلطة أو السلطوية Authoritarian تري أن الشعب غير جدير بأن يتحمل المسؤولية أو السلطة، وبهذا يتم فرضها لتوطيد حماية سياسة الحكومة القابضة علي زمام الحكم وخدمة الدولة، وفي ذلك احتكار تصاريح وسائل الإعلام والسماح للقطاع الخاص بإصدار المجلات الخاضعة للسلطة الحاكمة، حيث تشرف الحكومة علي الصحف وتفرض الرقابة عليها، بل والشخص الذي يعمل في الصحافة أو وسائل الإعلام يعمل بها كامتياز منحه الزعيم الوطني ويتعين أن يلتزم أمام الحكومة، وبهذا فحرية وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية تتحدد بالقدر الذي تسمح به القيادة في أي وقت، ثم ظهرت فيما بعد نظرية الحرية، والنظرية السوفيتية، والنظرية المختلطة للإعلام، ثم نظرية المسؤولية الاجتماعية لتساير تقرير لجنة حرية الصحافة عام ١٩٤٧ في أن الصحافة حرة وحددت وظائف وسائل الإعلام خلالها لما يلي[١٢]:

١) تقديم تقرير صادق وشامل وذكي عن الأحداث اليومية.
٢) ان تعمل كمنبر لتبادل التعليق والنقد.
٣) أن تقدم صورة للمجتمعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع.
٤) أن تبرز أهداف المجتمع وقيمه.
٥) أن توفر معلومات كاملة عما يجري يوميًا.

هذا وأعقب تلك النظرية، ظهور النظرية التنموية في عقد الثمانينيات، وتقوم علي الأفكار والآراء التي وردت في تقرير لجنة (واك برايل) حول مشكلات الاتصال في العالم الثالث، وهذه النظرية لا تخرج عن نطاق بُعدي الرقابة والحرية كأساس لتصنيف الأنظمة الإعلامية، فالأوضاع المتشابهة في دول العالم الثالث تحد من إمكانية تطبيق نظريات الإعلام وتغيب عنها العوامل الأساسية للاتصال كالمهارات المهنية والمواد الثقافية والجمهور المتاح، وهذا يدافع معارضة التبعية وسياسة الهيمنة وتأكيد الهوية الوطنية والسيادة القومية والخصوصية الثقافية للمجتمعات، ومن ثم فرض التعاون وتضافر الجهود من أجل تحقيق الأهداف التنموية علي اعتبار وقبول التنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي[١٤].

بل وحتي النظرية الليبرالية، سنجد في تطبيقاتها أن هنالك آثارًا بالغة للسيطرة، بل وفي أكثر النظم ادعاء بممارسة الديمقراطية، إذ تشير الدراسات إلي أن الاعلام الامريكي لا يزال أداة في أيدي صانعي السياسة الخارجية، أي البيت الأبيض أو وزارة الدفاع، إذ يتم تنفيذ تعليمات النخبة في تغطية الاحداث الدولية أو في أي مشاريع إعلامية أمريكية وفق جدول أعمال البيت الأبيض، ومن أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية حول العالم، حتي يذكر كلٌ من إدوارد ونعوم١٩٨٨ Edward& Noam أن وسائط الاعلام في

أي مجتمع حر في صناعة ما يريد، ولكن بموافقة من الحكومة لحشد تأييد النخبة للسكان أو الجمهور العام[١٥].

بل ويمكن القول إن النزاع بين الصحافة والسلطة الذي ظل قضية الساعة طوال قرن من الزمان ما زال يأخذ بعداً غير مسبوق، لأن السلطة لم تعد تقتصر علي السلطة السياسية والتي فقدت شيئا فشيئا امتيازاتها لصالح سلطة الاقتصاد وسلطة المال، وبهذا قد لا تصير وسائل الاعلام في علاقة تبعية آلية مع السلطة السياسية بل قد يكون العكس هو الصحيح في اغلب الحالات[١٦].

بجانب ما يراه الباحث من إغفال النظرية لمفهوم إعلام الدولة، وفيه تحرير مؤسسات الإعلام الممولة من الحكومة من سيطرتها لتؤدي دورها بفعالية تجاه الشعوب ومواجهة العولمة، أي عبر مؤسسيتها التي تدعم فلسفة عملها تجاه المواطن، فضلاً عن تجاهلها لتحالف رجال الأعمال ملاك الإعلام الخاص لتحقيق مصالحهم الاقتصادية بابتزاز السلطة أو التحالف معها ليصبح الوضع أكثر سوءاً.

ثانيًا : المتغيرات المؤثرة علي العلاقة بين السلطة والاعلام

هذا ويمكن للباحث أن يلاحظ أن هنالك أربع ظواهر تشير لدلالة علاقة السلطة بالإعلام، وفي ذلك ما يلي :-

١) الطباعة والترخيص

خلاف المطابع اللبنانية، كانت المطابع المصرية ملكاً للحكومة، وقلما وجدت مطابع خاصة مثل مطبعة عبد الرازق ١٩٣٧ وغير معروف إذ ما كانت نشرت كتبًا، بينما تمثل الدور الرئيسي لمطبعة بولاق المملوكة للدولة في المطبوعات الحكومية مثل التقارير السنوية والجريدة الرسمية "الوقائع المصرية" بجانب عدد كبير من الكتب في مجالات تتماشي مع أفكار محمد علي للتحديث، مثل العلوم العسكرية والدينية والأدبية والمعجمية والموسوعات، أما بعد وفاة محمد علي فقد تعرضت مطبعة بولاق لعدة تقلبات، أبرزها أن أهداها سعيد باشا (١٨٥٤ – ١٨٦٣) إلي عبد الرحمن رشدي، مشترطاً عليه استمرار طبع القوانين والنماذج التي تحتاجها أجهزة الحكومة، ولكن بعد عشرين عامًا عادت المطبعة إلي الحكومة وجهزت بتجهيزات حديثة وبحروف جديدة.[١٧]

ويري الباحث أن فكرة المطبعة كشرط مجحف لم يتغير للآن، إذا ما أن تجاوزنا فكرة المطبعة كأداة اصدار يمكننا أن نجد بديلها في الشروط الكبيرة لترخيص الصحف مما يجعل طباعتها مقصوراً علي الحكومة أو رجال الاعمال الأثرياء أو الأحزاب، وآخر فنتين يمكن استمالتهم من الحكومة لمصالح اقتصادية أو سياسية، إذ تدرك الحكومة طبيعة رجال المال ومصالحهم التي تتجاوز مؤسساتهم الصحفية، كما كيفية استرضاء الأحزاب، ومن ثم يبقي الرهان علي ضمير المهنة مرهونا بقيود الملاك الجدد وممارساتهم الاقتصادية والسياسية، وهو ما يساهم بعدم تغيير أوضاع البلاد وتقدمها لأن الحكومة لن تري عين أخري غير عينها.

ومثال لما سبق يمكننا النظر إلي ظهور الصحف المستقلة في مصر بعد قانون ١٩٩٠ والذي نص علي الملكية الجماعية نظرًا لتحريمه الملكية الفردية، وبذلك فمن الناحية الشكلية يجب ان تكون الشركة المصدرة للصحف تعاونية أو مساهمة، وإسهام الفرد وعائلته حتى الدرجة الثانية لا يتجاوز ١٠% من رأس مال الصحيفة اليومية والذي ينبغي ألا يقل عن مليون جنيه مصري، (ناهيك عن تكاليف الطباعة وضرورة تعويضها من خلال مصالح المعلن وهم رجال الأعمال أيضًا)، لذا فمن الناحية العملية يستطيع عدد من كبار رجال الأعمال تجاوز الشرط الشكلي وتكوين صحف، والحكومة رغم عدم رقابتها للصحف المستقلة، لكنها لن تسمح لها بالحصول علي المعلومات في الوقت المناسب، ومنع كبار رجال الدولة من التحدث اليها، كل هذه الاجراءات تؤدي إلي فقدان الصحف للمصداقية فيما يتعلق بالأخبار الرسمية، واكسبتها مصداقية كبري في التكهنات وما لا يمكن نشره في الصحف القومية والحزبية، ومع مرور الوقت تحولت هذه الصحف المستقلة إلي نوع من "التوكشو" فاهتمت بالرأي أكثر من المعلومة، أما النوع الآخر من الصحف المستقلة فهي الصادرة بترخيص من الخارج، وتخضع لرقابة قوية من وزارة الإعلام وفق قانون ١٩٣٦ رقم ٢٠ وقائمة الصحف المصرية والعربية والاجنبية الممنوع استيرادها ليست قصيرة وهي دائمة الازدياد، وضمنها مصادرة السلطات لصحيفة تحدثت عن فساد ابن الأمين العام للحزب الوطني المنحل.[١٨]

٢) القوانين والتشريعات

رغم مساهمة وسائل الإعلام في تخصيص مساحة مهمة للطبع والنشر والتوزيع، وخلق مقرونية واسعة بين متلقين تختلف طرق تلقيهم وآليات تأويلهم للنص المقروء أو المسموع أو المرئي، إلا أن رافق ذلك التطور وجود قوانين تحد من انتشار طرق التعبير المختلفة، حيث حصرت فصولها وموادها الوسائل والطرق وكيفية النشر عبر المراقبة الإدارية ثم المسئولين عن الصحافة ووظائفهم ومسؤوليتهم، ومن هذا المنطق صاغت كل دولة قوانينها الداخلية، ترسم فيها المجرم من التعبير والتفكير، وتخضعه للمراقبة الإدارية أو المحاكمة القضائية، في حين تلجأ بعض الدول إلي الاعتقال دون محاكمة أو التكفير أو التصفيات الجسدية.[١٩]

وللقوانين تاريخ قديم وممتد، بدأ بإنشاء إدارة مشتركة للمطبوعات الافرنجية والعربية في ١٥ نوفمبر ١٨٨١م، ثم أعقبها بأيام صدور قانون المطبوعات (١٨٨١ – ١٨٩٤)، حيث جاء أول قانون للمطبوعات في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ في عهد نظارة محمد شريف باشا وهي الوزارة الثالثة له، بهدف وقف الدعم الصحفي الذي يتلقاه العرابيون وأبعاد الجيش عن الأحداث، (ولم يطبق علي الأجنبية)، ثم أعقبه قانون العقوبات الأهلي في ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ وتضمن باب للجرائم التي ترتكب بواسطة الصحف، ثم إلغاء قانون المطبوعات في عام ١٨٩٤ ثم أعيد في ٢٥ مارس ١٩٠٩ في وزارة بطرس باشا عودة وتضمن النص ثلاث موضوعات خطيرة وهي :- [٢٠]

- جواز تعطيل الصحف.

- إغلاق الصحف بقرار إداري من نظارة الداخلية.
- إحالة جرائم الصحف إلي محاكم الجنايات بدلاً من محاكم الجنح.

والوقائع كثيرة عن استغلال هذه القوانين للبطش بالإعلام كما في حكومة إسماعيل باشا صدقي (١٩ يونيو ١٩٣٠- ٤ يناير ١٩٣٣م)، التي اقترنت بالبطش بالصحافة، أما دستور ١٩٣٠م فنجد خلاله اجازة تعطيل الصحف بقرار من محكمة الاستئناف في جلسة سرية، بل وفي ١٤ فبراير ١٩٣١م تضيف وزارته أحكاما جديدة في قانون العقوبات بهدف تقييد حرية الصحافة، بينما في ١٨ يونيو من نفس العام صدرت تعديلات لقانوني المطبوعات والعقوبات يشددان العقوبات علي جرائم النشر ويحدان بدورهما من حرية الصحافة.(٢١)

وهو أمر لم يتغير مع الزمن ففي ١٩٥١ نلاحظ أن حكومة مصطفي النحاس تصدر قوانين جديدة لتقييد حرية الصحافة بحجة حماية النظام الاجتماعي المبتكرة، وهو ما لاقي استنكار الهيئة الوفدية بالبرلمان وكذا نقابة الصحفيين، وعدد كبير من الصحف التي احتجبت احتجاجا علي تهديد حريتها، ووصفته الأهرام بـ"الكمامة الجديدة للصحافة".(٢٢)

وهنا نشير للمواجهات الدامية بين الحكومة والصحافة، للحد الذي وجدنا فيه صحيفة الأخبار فبراير ١٩٥٢م تشارك في حملة تطهير الحكومة، وتنشر مسابقة من أجل تطهير الوزارة تمنح من خلالها ألف ١٠٠٠ جنيه لمن يرشد عن حادث فساد، والمبلغ كبير للغاية بمقاييس المال حينها، فضلاً عن نشرها جلسة سرية لمصطفي النحاس رداً علي سؤال فؤاد سراج الدين عن سياسة الوفد تجاه إقالة الوزارة جراء حريق القاهرة، بل ووجدناها تطرح تساؤلاً في غاية الغرابة وقتها وذاك في عدد أخبار اليوم ٢٩ مارس ١٩٥٢ "أين الحزب الذي سيقول للشعب أنه إذا تولي الحكم سيخفض الإيجارات الزراعية، ويضع حد أعلي للملكية الزراعية ويحكم البلاد حكما اشتراكياً صحيحاً"، بل وفيما بعد الثورة وعندما أعلن جمال عبد الناصر عن استفتاء بشأن حكم الحزب الواحد ورفض مصطفي أمين هذا الرأي، وبعد خروج النتيجة أن الأغلبية تقول نعم، فأصرت الأخبار في عدد ٢٦ ديسمبر ١٩٥٣م علي كتابة تعليق "لا يصنع الطغاة إلا العبيد".(٢٣)

بل ويمكن للباحث أن يجد أن فلسفة تلك القوانين تم توريثها بامتياز، إذ لا ينفك عصر من العصور إلا ونجد عبارات مطاطة أو غامضة أو تشريعات ومحاكمات جنائية للصحفيين والكتاب، كيفما حال تشابه تهمة إهانة رئيس الجمهورية المعاصرة لتماثل تهمة إهانة الذات الملكية في أوائل القرن العشرين، أو العبارات المطاطة للأمن القومي، والقوائم لا تنتهي ما بين قانون النشر إلي قوانين العقوبات، وفي ذلك إيجاد ثغرات يمكن من خلالها حبس الصحفي أو الإعلامي أو إيذاء وسيلة الإعلام، وفي ذلك قانون الوثائق الرسمية وقانون العمل والعمال المدنيين، وقانون منع نشر الاخبار العسكرية، وقانون المخابرات، وقانون الاحزاب، وقوانين لا تنتهي وتساهم في النيل من حرية الصحافة.

وبهذا يخضع الصحفي لشبكة معقدة من القوانين المقيدة للحريات، تضم عقوبات مغلظة لتهم الحبس مدة لا تقل عن سنتين، كل من تعمد نشر أخبار أو بيانات غير حقيقية عن أي عمليات إرهابية بما يخالف البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية.

لهذا فقانون الإرهاب ٢٠١٥ كما قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ وكما قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لعام ١٩٦٠ وكما قانون نقابة الصحفيين الصادر عام ١٩٧٠، بل وأية قراءة موضوعية للقوانين الأخرى التي تحكم حرية التعبير والنشر وحقوق الصحفيين وواجباتهم تؤكد إن الإطار القانوني هو تقيد حرية الصحافة والصحفيين وإهدار الحرية، بل ونجم عن اعتماد المشرع للنهج الجنائي في التعامل مع قضايا الصحافة لبروز اتجاهات معادية للديمقراطية، إلي وصف محمد السيد السعيد أن الظاهرة تنوع الإصدارات الصحفية ولكن دون حرية إصدارها ودونما الحريات الأساسية وفقاً للمعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير، خصوصًا في انتهاكات الحق في الكرامة التي تمر دون عقاب عندما تشاء السلطة، لذا يحمل سعيد النجار الدولة المسئولية كاملة في مسألة عدم وجود صحافة حرة، وأن الصحافة في رأيه منذ قانون تأميم الصحافة ١٩٦٠ هي أداة من أدوات الدولة، إذ الصحف الخاصة أو الحزبية تعتمد علي الدولة في ٩٠% من الحقائق التي توضع للمواطن المصري، و٩٠% من محاولات تفسيرها يتمان عبر قنوات الدولة وبرضاء الدولة، وبهذا لن نستطيع التحول للديمقراطية الحقيقية، إذ تتطلب حرية التعبير الحقيقية أن تتضافر عدة أسس يحددها قايد دياب فيما يلي:-[٢٤]

١- قيام نظام حكم تتوازن فيه سلطات الدولة وتتعاون وتتبادل فيه الرقابة فيما بينها.

٢- أن يكفل المشرع تنظيم الحق الدستوري في المعرفة، فينبغي ألا ينتقده أو ينتقص منه.

٣- أن ينظم المشرع حرية التعبير وغيرها من الحريات التي تتساند معها دون أن يتحفها أو يتغول عليها.

٤- عدم مغالاة المشرع في التجريم أو إسراف العقاب عند معالجة الجرائم التي تتصل بالحريات.

٥- تحسن الظروف الاقتصادية للمواطن المصري وارتفاع مستواه التعليمي والثقافي وبالتالي بزوغ رأي عام حي وناضج يعلي من قدر الحريات ويضعها علي سلم أولياته.

٦- ضرورة وجود قضاة مثقفين واسعي الأفق يحترمون النصوص مع تطويعها لخدمة الواقع لينفذ إلي روح القانون ولا يقف عند ظاهره، وأن تسكن الحرية ضميره وعقله وقلبه.

بل وفوق القوانين السابقة يمكننا أن نجد اتجاه البرلمان ٢٠١٦ أيضًا وعبر تصريحات أعضائه نحو مزيد من القيود علي حرية الرأي والتعبير، وفي ذلك تصريح الدكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب القائل فيه "إن البرلمان بصدد إصدار قانون لتنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي" وذلك ردًا علي ما أثاره النائب جمال عبد الناصر بشأن فوضى الفيس بوك التي تجاوزت كل الخطوط الحمراء، وأصبحت تمثل خطرًا علي أمن مصر، ومطالبته وزير الداخلية

والاتصال بتنظيم العمل علي وسائل التواصل الاجتماعي، وعلي حد كلماته "علشان يقدروا يجيبوا اللي بيكتب حاجة تهدد الأمن القومى"[٢٥]

بل ويري الباحث، أنه ومن ناحية أخري، قد تبدو قوانين حرية الصحافة غير ممثلة فقط فيما سبق بقوانين تتعلق بالصحفي، بل قد يكون تقييد حرية الصحافة أو الإعلام من خلال قوانين أخري لا ترتبط بالصحفي وإنما ترتبط بالمصادر الصحفية، أي قوانين تحول دون تصريح المصادر بالمعلومات والوقائع والحقائق أو تحدد حق التصريح بالمعلومات في شخص واحد بعينه، ومن ثم يكون هذا الشخص مختار بعناية وبدقة للتكتم علي المعلومات.

وفيما سبق هنالك واقعة شهيرة خلال عامي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ وخلالها قضت النيابة الإدارية بإحالة موظف إلي المحكمة التأديبية وذلك بسبب أن أدلي بتصريحات وبيانات عن أعمال وظيفته بجريدتي المصري اليوم والوفد بالعددين رقمي ١٩١٧، ٧٠٣٣، وتضمن في ذلك نشر معلومات حول مسئولين كبار بهيئة النقل العام يقومون باختلاس مبالغ مالية كبيرة ويلفقون قضايا وهمية للعمال، وفي ذلك استند اتهام النيابة لهذا العامل لنص المادة ١/٨١ و ٧ من لائحة شئون العاملين الصادرة بقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨ والتي تنص علي أن "يحظر علي العامل أن يفضي بأي تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق الصحف أو غير ذلك من طرق النشر إلا إذا كان مصرحا له بذلك من الرئيس المختص".[٢٦]

٣) الممارسات السلطوية

فضلاً عن القوانين والتشريعات، فهنالك الممارسات السلطوية ضد الصحافة والتي تتم دونما قانون وخلالها يمكننا رؤية كيف أن السلطة شخصية وليست مؤسسية، وأنها تغضب كالبشر وتتحرك للثائر دونما قاعدة، أي بفعل قوة السلطة وسلطاتها، وفي هذا ما نراه في مختلف العصور.

هذا ويمكننا توضيح ذلك عبر نماذج من ممارسات أنظمة الحكم رغم تعدد الرؤساء وفي ذلك ما يلي :-[٢٧]

في عهد حكومات الرئيس جمال عبد الناصر: ١٥ أبريل ١٩٥٤ صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بحل نقابة الصحفيين بدعوي تقاضي أعضائها مصروفات سرية، وشهد نفس العام حملة اعتقالات ومحاكمات للصحفيين، ثم حملة المصادرات لم تبق إلا علي ثلاث صحف يومية هي "الأهرام" و"الأخبار" و"الجمهورية" وسبع مجلات وهي "روز اليوسف وصباح الخير والمصور والجيل والكواكب وحواء وآخر ساعة.

في عهد حكومات الرئيس السادات : بينما كان يؤكد حرية الصحافة في خطاباته يصادر أعداد بعض الصحف ويغلق أخري، وشهد سبتمبر ١٩٨١ حملة اعتقالات واسعة للصحفيين واستبعاد آخرين من العمل

في عهد حكومات الرئيس مبارك : كانت متوترة معظم الأوقات، ويذكر التصنيف العالمي لحرية الصحافة أن مصر في عهده كانت بالمركز ١٤٣ أي وضع بالغ السوء، بل ولا ينسي الصحفيون عام ٢٠٠٥ وما شهدته مظاهرة الصحفيين أمام مقر نقابتهم احتجاجاً علي الاستفتاء علي التعديلات الدستورية، إذ اعتدت الشرطة عليهم وشهد اليوم عدداً كبيراً من حالات التحرش الجنسي بالصحفيات أمام مقر نقابتهم وأمام الشرطة.

في عهد حكومة الرئيس محمد مرسي : استمر تراجع مصر ووصلت للمركز ١٦٦ بالتصنيف العالمي لحرية الصحافة، واستمر تعرض الصحفيون لملاحقات أمنية وقضائية، وزاد الحصار والتضييق وتعددت ألوان المضايقات والاعتداءات والاعتقالات والاغتيال بالإضافة إلي حصار وحرق للمؤسسات الإعلامية والصحفية ومدينة الإنتاج الإعلامي، وبلغت بلاغات إهانة الرئيس في ستة أشهر أربعة أضعاف ما شهدته أعوام مبارك و٢٤ ضعفًا ما شهدته فترة السادات، وهي ٢٤ قضية خلال ٢٠٠ يوم، بينما بلغ إجمالي الانتهاكات وفق المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ٢٤٣ انتهاكا ضد إعلاميين وصحفيين ومؤسسات إعلامية، تضمنت ٧ مصادرات فكر وإبداع، و٢٧ فرض قيود علي حرية الرأي و١١ تحقيقا أمام القضاء العسكري و١١ تهمة إهانة للرئيس و١٤ تحقيقا إداريا و١٩ احتجازاً و١١٠ وقائع إعتداء و٤٤ تحقيقاً.

في عهد حكومات الرئيس السيسي : صنفت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي "سند" ويديرها مركز حماية وحرية الصحفيين في تقريرها الشهري أن مصر ثاني دولة يتعرض صحفيوها لانتهاكات من قبل السلطات بواقع ٥١ انتهاكا بينما الدولة الأولي هي اسرائيل وكانت ضد الصحفيين الفلسطينيين، كما أعلنت منظمة مراسلين بلا حدود في تقريرها الختامي لعام ٢٠١٥ عن احتلال مصر للمركز ١٥٨ من أصل ١٨٠ دولة في حرية الصحافة متأخرة عن دولة حديثة العهد مثل غانا والتي جاءت في المركز ٢٢، بينما تشير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أن هنالك ٥٨ صحفيًا تم إيداعه السجون، فضلاً عن ٨ حالات لمنع طباعة صحف وفرم واتلاف أخري ومنها صحيفة الوطن ثلاث مرات بعد اجبار هيئة التحرير علي تعديل موضوعات معترض عليها من السلطة، بجانب صحيفتي الصباح وصوت الأمة في اغسطس ٢٠١٥.[٢٨]

وفي تداعي ما سبق، سجل مرصد "صحفيون ضد التعذيب" وقوع ٢٢٢ حالة انتهاك مختلفة بحق الصحفيين والإعلاميين في الشهور الثلاثة الأولي من عام ٢٠١٦، ومنها ١٥٨ انتهاك من قبل الجهات الحكومية والمسؤولون، وهذا العدد يشير لتضاعف الانتهاكات بنسبة نمو تقدر ٧٧.٦% بالمقارنة مع الربع الأول من عام ٢٠١٥ والذي شهد ١٢٥ واقعة انتهاك، تنوعت ما بين الحبس والضرب والتعد بالقول أو التهديد أو تقديم بلاغات ومحاضر أو المنع من التغطية أو النشر أو الإذاعة أو مسح محتوي الكاميرا أو تدمير معدات[٢٩] ، وفي ذلك أيضًا تشير شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي "سند" إلي مجئ مصر في المركز الأول بين ١٦ دولة

عربية من حيث الانتهاكات التي سجلها تقرير شهر يناير ٢٠١٦ لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام والذي رصد ١٠٩ انتهاكات وبنسبة ٤١% من مجموع الانتهاكات التي وقعت في العالم العربي، والتي وثقها التقرير لمصر بمفردها، وفي ذلك وضع ٢٧ صحفيًا داخل السجون، وتحرير ٦٣ محضرا رسميًا، و٣٥ شكوي للنيابة العامة خلال عام – وذلك رغم نص المادة ٧١ من الدستور المصري بحظر العقوبات السالبة لحرية الصحفيين بسبب عملهم.(٣٠)

وهو ما دعي نقابة الصحفيين المصرية إلي إصدار بيان ٢٣ أبريل ٢٠١٦ والذي أدانت فيه عمليات الاعتقال التي وصفتها بالعشوائية والتي طالت عددا من أعضائها في إشارة إلي احتجاز الشرطة المصرية لعدد من الصحفيين خلال حملة أمنية علي مقاه ومنازل خلال اليومين الماضيين، وقالت النقابة في بيان إن ما جري مع الصحفيين خلال الفترة الأخيرة "يستوجب وقفة جادة وحاسمة لوقف الانتهاكات بحق المصريين عموما، وفي القلب منهم الصحفيون"، وحذر البيان من أن "عودة الدولة الأمنية وإطلاق يد الأجهزة في التعامل مع أصحاب الرأي المختلف سيدفع ثمنه الوطن بكامله".(٣١)

٤) السلطة ومعادلة القائم بالاتصال .. بين استمالة الإعلامي و إرغامه

كلما زادت أهمية وسائل الإعلام في المجتمع كلما تعاظمت آفاق وظائفها في إتمام عملية الاتصال، وكلما زادت قوة ظهور القضايا المتصلة بشخصية هؤلاء القائمين الجدد بعملية الاتصال : من هم ؟ ومن الذي يقودهم ؟ ومن الذي يحركهم ؟ وكيف يتمون عملية الاتصال المعنية ؟ وكيف تتوافر لديهم قدرات العمل والخدمة المحايدة فعلاً ؟ ، إنها بعض من الأسئلة التي تتعرض للتعرف على شخصية وسائل الإعلام في المجتمع الحديث.(٣٢)

وفي هذا نتفق مع رأي سلامة أحمد سلامة : بأن أوضاع الصحافة المترديه لم تنقطع منذ بدايات القرن العشرين، مقرونة بانقسام النخبة إلي ثلاثة فرق، منهم من وجد حماية في ظل رضا القصر، والبعض اجتذبته إغراءات السلطة التي يتصرف فيها السفير البريطاني، والثالث فهو الممسك بالعصا من المنتصف حيث يؤيد هذا مرة وذاك مرة أخري، وقد انعكست هذه الأوضاع علي الصحافة لتضيع الحقيقة، وظل هكذا الحال طوال القرن العشرين رغم زيادة عدد الصحف وصفحاتها وتقدم الطباعة، ووجود عمالقة من الكتاب الذين أثروا الحياة الثقافية والسياسية، ولكن مع عدم كسر حاجز الصد الذي نجحت السلطة في إقامته ودعمه وتعلية أسواره للإحالة دون وجود مؤسسات مستقلة تعتمد علي نفسها بنفسها وتنهض بواجبها المهني والتنويري، وذلك عبر مراحل وهي :- (٣٣)

- المرحلة الأولي : قبل النصف الثاني من القرن العشرين وكانت الصحف ما بين مستقلة وحزبية خاضعة بدرجة أو بآخري لنفوذ القصر الملكي أو تأثير الأحزاب والقوي السياسية، واعتمدت علي الطبقة الوسطي من المثقفين وأصحاب المهن وموظفي الحكومة.

▪ المرحلة الثانية : عندما جري تأميمها بعهد الثورة فانطفأت شعلة التفكير المستقل والرأي الحر، ليحل محلها تيار سيطرة الدولة والحزب الواحد وحاولت الصحافة في هذه الحقبة أن تهتم بمشكلات الطبقات الكادحة ولكن مع تغييب الحرية وغياب التفكير الحر.

▪ المرحلة الثالثة : عدم استمرار قيود الدولة، لكن تغير شكل السيطرة علي الصحف القومية من التدخل المباشر إلي التدخل عبر التشريعات والممارسات كما بجرائم النشر وهي جرائم غامضة سهلة التطبيق والإثبات وتناقض الحرية وتعوق انطلاق الفكر، لأن النظام السياسي نفسه لم يتطور من السلطوية إلي الديمقراطية، فمع الغاء نظام الرقيب الجالس في كل صحيفة باسم وزير الداخلية أو الحاكم العسكري ليشطب أو يعدل، أصبح ينوب عنه رئيس التحرير وهو الرقيب الداخلي يمارس مهمة الحذف أو التعديل أو الإبراز أو الإهمال تحت مسميات مثل "السياسة الداخلية" أو "ميثاق الشرف" وليس بالضرورة بناء علي تعليمات تأتيه من الحكومة أو المخابرات.

لكن الملاحظ أن إشكالية علاقة السلطة بالإعلام لا تقتصر علي مصر وإن اختلفت وتيرتها، وفي ذلك ما كشف من أن الحكومة الامريكية تدفع لعدد من الصحافيين، وبالتالي لم يكونوا موضوعيين عندما كتبوا تقاريرهم عن مواضيع معينة، أي تم تحويلهم لموظفي علاقات عامة فلم يكونوا أمناء مع الجماهير أو مع زملائهم، هذا فضلاً عما يواجهه صحافيون آخرون من معضلات أخلاقية تتعلق برفض منحهم المعلومات التي تدور حول قضية معينة تدور في المحاكم أو النيابة، بل وقضي العديد من الصحافيين الأمريكيين وقتاً في السجن لرفضهم الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات ومصدره، ذلك لأنهم أعطوا كلمتهم لمخبريهم بأنهم لن يكشفوا عن مصدرها، وينطبق نفس الأمر علي لقطات تلفزيونية عند إجراء مقابلات مع أشخاص لبرامج الأخبار.(٢٤)

لكن الذي يجدر الاعتراف به هو أن الوضع في مصر أشد تعقيداً، إلي الحد الذي نري فيه رقابة رئيس التحرير أو مسئول القناة للمضامين، بجانب استمالة بعض المسئولين للصحفيين، بل والأشد قسوة أن هنالك عملاً آخرًا يقوم به بعض الصحفيين أنفسهم في رقابة زملائهم حتي لا يفلت من الأمر شيئاً وتتم احكام القبضة بمراعاة ثغرات هؤلاء ونقاط ضعفهم أو مواجهة جهودهم الوطنية وإجهاضها قبل أن تتم.

هذا إلي الحد الذي جعل مصطفي أمين يقول إن الحكومة تعرف أخبار الصحف، والصحف لا تعرف أخبار الحكومة، والدولة تراقب الصحفيين بعد أن كانت مهمة الصحفي مراقبتها، حتي تبدو مهمة الصحف أن تصفق للوزراء وتزغرد للحكام، تهتم بإبراز ما يهم الحاكم وتخفي ما يهم المحكوم. وفي ذلك تجنيد الحكومة للصحفيين للتجسس علي زملائهم، وفي ذلك موقف شهير للكاتب الصحفي أحمد بهاء الدين سأل فيه ممدوح سالم وزير الداخلية قائلاً : لماذا تعتمد أجهزة الأمن علي تقارير يقدمها صحفيون من أسوأ نوعيات الفاشلين والحاقدين والكاذبين؟، أجابه الوزير : إيدي علي إيدك هاتلي صحفي ابن ناس وموهوب لو كان يرضي يشتغل "تاضورجي".(٢٥) .

وبعد ما استعرضناه فيما سبق، نوضح نموذجين لتصور علاقة الإعلاميين بالسلطة الحاكمة، وفي ذلك

أ- نموذج بسيوني حمادة للقائم بالاتصال

وضع بسيوني حمادة ١٩٩٤ أثني عشر تصوراً للإعلاميين في علاقتهم بالسلطة الحاكمة في الوطن العربي بصفة عامة، وذلك دون تحديد لموضوع معين أو لسياسة بعينها، وهذه التصورات هي (الإعلامي المتملق، أو الإعلامي رجل البريد، الإعلامي النفعي، الإعلامي المتهور، الإعلامي المعارض، الإعلامي صاحب الرسالة، الإعلامي الخادم الأمين، الإعلامي البيروقراطي، الإعلامي المتمرد، الإعلامي المثقف الدبلوماسي، الإعلامي الموضوعي، الإعلامي الإسلامي المستنير)[٣٦]

ب - نموذج بلومر وجيرفيتش للعلاقة بين الإعلاميين ومتخذي القرارات السياسية

بينما ووفق نموذج بلومر وجيرفيتش Blimer&Gurevitch والذي وضعه الباحثان، فقد تتضمن ثلاثة تصورات لطبيعة العلاقة وأبعادها بين الإعلاميين ومتخذي القرارات السياسية وهي :-[٣٧]

١) التصور الأول : الخصومة أو العداء : ووجهة النظر الأساسية في هذا التصور ذات طبيعة أيديولوجية، إذ يقوم علي افتراض خصومة مستمرة وصراع دائم بين الإعلاميين والسياسيين.

٢) التصور الثاني : التبادل الاجتماعي : فكرته التفاعل المستمر بين الطرفين، ويرجع إلي أن العلاقة بينهما تفرض وتحتم هذا التفاعل، إذ مصالح واهتمامات مشتركة يصعب إنجازها في غياب التفاعل.

٣) التصور الثالث : الاعتماد والتكيف : يفترض تداخل الأهداف بين الطرفين، إذ بعض الأهداف تكاد تكون واحدة، كالمصداقية لدي الجمهور، فالإعلاميين والسياسيين يسعون لبناء الثقة مع الجمهور، وهذا لن يتحقق في غياب التوافق بين الطرفين، وأيا كانت الأهداف فكل طرف في حاجة للآخر : السياسي في حاجة لوسائل الإعلام لتقدمه للجمهور، والإعلامي في حاجة للسياسي ليحصل علي الجديد.

الحواشي السفلية

(١) سيد حسين، قبل المقدمة، في : محمد العزبي، الصحافة والحكم، ط ١، (القاهرة : دار الجمهورية للصحافة : ٢٠١٥م)، ص ص : ٨ – ١٠.

(٢) منصوري فاطمة الزهراء، دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية .. دراسة حالة الحملة الانتخابية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي خلال تشريعات ماي ٢٠١٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد خضير ببسكرة الجزائرية : كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٤م)، ص ص : ١١ – ١٤، ٥٤، ٨٩.

(٣) محمد رضا محمد حبيب، دور وسائل الاعلام التقليدية والجديدة في التثقيف السياسي للشباب المصري .. دراسة ميدانية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثاني، العدد ٤، (القاهرة : أكتوبر ٢٠١٣م)، ص : ٩١.

(٤) نبيل أحمد الأمير، تأملات في الإعلام السياسي، (لندن، صحيفة المثقف – قسم دراسات وبحوث، العدد ٢٦٨١، الثلاثاء ٧ يناير ٢٠١٤)، متاح عبر الشبكة الدولية للمعلومات "الانترنت" علي الرابط التالي : http://almothaqaf.com/index.php/derasat/82926.html

(تاريخ زيارة الموقع : ٢٢ ابريل ٢٠١٦).

(٥) ايمان نعمان جمعه، حدود تأثير التغطية الإعلامية لمجلس الشعب علي صورته الذهنية وانعكاساتها علي المشاركة في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٠، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد ٢، العدد ١، (القاهرة : يناير – مارس ٢٠١١م).

(*) النظم الغير ليبرالية اتجاه العلاقة فيها محدد، إذ يسيطر النظام السياسي على النظام الإعلامي ويخضعه لتوجهاته وأهدافه ، وليس لوسائل الإعلام والإعلاميين في هذه النظم دور خارج نطاق تنفيذهم لهذه التوجهات والأهداف.

(6) Deutsch K.W , Social Mobilization and Political Development the American Political Science Review 60,3,1961 PP 493-514.

(٧) حنان يوسف، الإعلام والسياسة .. مقاربة ارتباطية، ط ١، (القاهرة : أطلس للنشر الانتاج الإعلامي، ٢٠٠٦)، ص ص : ٧١ – ٧٣، ٧٩.

(٨) منصوري فاطمة الزهراء، دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية .. دراسة حالة الحملة الانتخابية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي خلال تشريعات ماي ٢٠١٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد خضير ببسكرة الجزائرية : كلية الحقوق والعلوم السياسية : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٤م)، ص ص : ١٢ – ١٤.

(٩) منصوري فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص : ٤٩.

(10) O,Hara. Robert C. Media for the Million, New York, 1961, P.61.

(١١) فتحي الإبياري، فن الدعاية والمخطط الصهيوني ... دراسات إعلامية معاصرة، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨)، ص ص : ٤٤ – ٤٥.

(١٢) محمد سيد محمد، مرجع سابق، ص ص : ٢١٢ – ٢١٣.

(١٣) خلدون عبد الله، الإعلام وعلم النفس، ط ١(الاردن: دار أسامه للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)،ص : ٩٦ ، ١٠٠ – ١٠١

(١٤) نبيل أحمد الأمير، تأملات في الإعلام السياسي، (لندن، صحيفة المثقف – قسم دراسات وبحوث، العدد ٢٦٨١، الثلاثاء ٧ يناير ٢٠١٤)، متاح عبر الشبكة الدولية للمعلومات "الانترنت" علي الرابط التالي :

(تاريخ زيارة الموقع : http://almothaqaf.com/index.php/derasat/82926.html

٢٢ ابريل ٢٠١٦)

(15) Ghulam Shabir, Shahzad Ali, Zafar Iqbal, US Mass Media and Image of Afghanistan: Portrayal of Afghanistan by Newsweek and Time, A Research Journal of South Asian Studies Vol. 26, No. 1, January–June 2011, p89

(١٦) إيناسيو رامونه، الصورة وطغيان الاتصال، ترجمة: نبيل الدبس، (سوريا : الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠) ص: ٢٨.

(١٧) جورج عطية، الكتاب في العالم الاسلامي .. الكلمة المكتوبة كوسيلة للاتصال في منطقة الشرق الأوسط، ترجمة عبد الستار الحلوجي، ط ١ عربياً، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – سلسلة عالم المعرفة، أكتوبر ٢٠٠٣م)، ص ص : ٢٢٦ – ٢٢٧.

(١٨) حسين محمود، مرجع سابق ، ص ص : ٤٧ – ٤٩.

(١٩) وفاء سلاوي، الكتب الممنوعة بين الإبداع والمحاكمة .. الخطاب والتأويل، الجزء الأول، ط ١، (القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٤م)، ص ص : ٧٣ – ٧٤.

(٢٠) رامي عطا صديق، صحافة الصعيد وموقفها من القضايا الوطنية والاجتماعية في مصر ١٨٨٦ إلي ١٩٦٠، مرجع سابق، ص : ٤٤.

(٢١) رامي عطا صديق، صحافة الأقباط وقضايا المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ص : ١٦ – ١٨ .

(٢٢) سهير اسكندر، موقف الصحافة الوطنية من القضايا الوطنية ١٩٤٦ – ١٩٥٤م – الجزء الثاني، ط ١، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦)، ص ص : ٢٤ – ٢٥.

(٢٣) المرجع السابق، ص ص : ١٦٢، ١٦٨، ٢١٩.

(٢٤) فايد دياب، المواطنة والعولمة في زمن متغير، ط ١، (القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢م)، ص ص : ٢٥٤ – ١٥٥، ٢٥٥ – ٢٥٦.

(٢٥) نور علي، علي عبد العال : البرلمان سيصدر قانونًا لتنظيم استخدام "الفيس بوك" و"تويتر" قريبًا، (القاهرة : صحيفة برلماني، الاثنين ٤ أبريل ٢٠١٦)، متاح عبر الشبكة الدولية للمعلومات علي الرابط الإلكتروني التالي :

http://www.parlmany.com/News/٦٠٩٨٤/٤/%D%٨B%٩D%٨٤%٩D٨٩%٩-

%D%٨B%٩D%٨A%٨D%٨AF-

%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨B%٩D%٨A%٧D٨٤%٩-

%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨A%٨D%٨B%١D%٨٤%٩D%٨٥%٩D%٨A%٧D

٨٦%٩-%D%٨B%٣D٨%٩A%D%٨B%٥D%٨AF%D%٨B١-

%D%٨٢%٩D%٨A%٧D%٨٦%٩D%٨٨%٩D%٨٦%٩D٨%٩B%D%٨A٧-

%D%٨٤%٩D%٨AA%D%٨٦%٩D%٨B%٨D٨%٩A%D٨٥%٩-

%D%٨A%٧D%٨B%٣D%٨AA%D%٨AE%D%٨AF%D%٨A%٧D٨٥%٩-

%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨١%٩D٨%٩A%D%٨B٣-

%D%٨A%٨D%٨٨%٩D-٨٣%٩(تاريخ الدخول : ٦ أبريل ٢٠١٦)

(٢٦) أحمد عزت، وسام المصري، عماد مبارك وآخرون، حرية تداول المعلومات .. دراسة قانونية مقارنة، ط ١، (القاهرة : مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٠١١)، ص : ٩٦.

(٢٧) محمد سامي، الصحافة المصرية .. تاريخ من القمع والمصادرة، صحيفة الوطن (القاهرة)، السنة الرابعة العدد ١١٠٨، الثلاثاء ١٢ مايو ٢٠١٥م، ص : ١٠.

(٢٨) للمزيد أنظر :-

- جهاز التعبئة العامة والإحصاء، المؤشرات الدولية، الأربعاء ٩ سبتمبر ٢٠١٥م، عبر الرابط الإلكتروني

http://www.capmas.gov.eg/Pages/InternationalIndicators.aspx

- عمر الأنصاري، ما بين غياب القانون وإساءة استخدامه .. حرية الصحافة في مصر علي "المحك"، شبكة الصحفيين الدوليين ijnet، ٣ ديسمبر ٢٠١٥، نشر عبر شبكة الانترنت عبر الرابط

- https://ijnet.org/ar/blog/%D9%85%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85%D9%87-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83 (تاريخ الدخول : ٥ديسمبر ٢٠١٥)

(٢٩) حازم الملاح، "صحفيون ضد التعذيب" يرصد ٢٢٢ انتهاكًا خلال ٣ أشهر ضد الزملاء بزيادة ٧٧% عن العام الماضي، ١١٤ منع تغطية و٤١ حالة تقاضي والداخلية تسجل ٢٤ واقعة اعتداء، والجهات الحكومية تتصدر القائمة بـ ١٥٨ انتهاكًا، (القاهرة : صحيفة البداية، ٢٣ أبريل ٢٠١٦)، نشر عبر الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) علي الرابط :

http://albedaiah.com/news/2016/04/23/11174 (تاريخ زيارة الموقع : ٢٥ أبريل ٢٠١٦).

(٣٠) عمر الانصاري، تحت شعار لا للموت البطئ للصحفيين .. نقابة الصحفيين المصرية تعتصم !، (فرنسا : شبكة الصحفيين الدوليين، تاريخ النشر ٧ مارس ٢٠١٦)، عبر الرابط الإلكتروني

https://ijnet.org/ar/blog/%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D9%8A%D8%A1-%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85 تاريخ الدخول ١٩ مارس ٢٠١٦

(٣١) نقابة الصحفيين في مصر تدين "عودة ظاهرة زوار الفجر" (لندن : بي بي سي عربي – مكتب القاهرة، ٢٣ أبريل ٢٠١٦)، نشر عبر الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الرابط التالي :

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/04/160423_egypt_arrests_press (تاريخ زيارة الموقع : ٢٥ أبريل ٢٠١٦)

(٣٢) وان كاسبر ويبهيل ليمور، باتوراما الإعلام الإسرائيلي ... والصراع بين مؤسسة الميديا والمؤسسة السياسية والمؤسسة الإجتماعية، ترجمة وتقديم أ.د أحمد المغازي، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧)، ص : ٤٥.

(٣٣) سلامة أحمد سلامة، الصحافة فوق صفيح ساخن، ط ١ (القاهرة : دار العين للنشر، ٢٠٠٩م)،ص ص : ١٧ – ٢٢.

(٣٤) آرثر آسا بيرغر، وسائل الإعلام والمجتمع .. وجهة نظر نقدية، ترجمة صالح خليل أبو إصبع، ط ١ عربياً (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – سلسلة عالم المعرفة، مارس ٢٠١٢)، ص ص : ١٩٨ – ١٩٩.

(٣٥) محمد العزبي، الصحافة والحكم، ط ١، (القاهرة : دار الجمهورية للصحافة : ٢٠١٥م)، ص ص : ٨ – ١٠، ٣١.

(٣٦) أيمن منصور ندا، الصور الإعلامية والقرارات السياسية .. التكوين والعلاقات المتبادلة، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام الصادرة عن كلية الإعلام جامعة القاهرة، المجلد الثاني، العدد الثاني، (القاهرة : أبريل/ يونيو ٢٠٠١)، ص ص : ٢٧٦ – ٢٧٧.

(٣٧) المرجع السابق، ص : ٢٧٦.